**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الأول من سنة 2025**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني سجل تحسنا في معدل نموه بلغ 4,8% عوض 3% خلال نفس الفترة من سنة 2024. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 4,6% والنشاط الفلاحي بنسبة 4,5%.**

**وشكـل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق اتسم بالتحكم في التضخم والحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني التي بلغت 2% من الناتج الداخلي الاجمالي.**

**تحسن النمو الاقتصادي**

سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية ارتفاعابنسبة4,5% عوض 3,2% خلال الفصل الاول من السنة الماضية، وذلك نتيجة ارتفاع القيم المضافة لأنشطة:

* البناء والأشغال العمومية بنسبة 6,3% عوض 2,5%؛
* الكهرباء والغاز والماء، شبكات التطهير ومعالجة النفايات بنسبة 5% عوض 4,2%؛
* الصناعة التحويلية بنسبة 3,4% عوض 1,7%؛

وإلى تباطؤ أنشطة الصناعات الاستخراجية إلى 6,7% عوض 19,1%.

ومن جهتها، سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** ارتفاعا في معدل نموها منتقلة من 3,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية إلى 4٫7% خلال هذا الفصل. وقد تميزت بتحسن أنشطة:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 9,7% عوض 3,2%؛
* خدمات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 6٫2% عوض 5٫9%؛
* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 5٫3% عوض 3٫4%؛
* التجارة وإصلاح المركبات بنسبة 4٫3% عوض 4%؛
* الأنشطة العقارية بنسبة 0,8% عوض انخفاض بنسبة 1٫4%؛

وإلى تباطؤ القيم المضافة لأنشطة:

* النقل والتخزين إلى 4% عوض 6٫5%؛
* البحث والتطوير والخدمات المقدمة للمقاولات إلى 3٫9% عوض 4%؛
* الاعلام والاتصال إلى 0,5% عوض 3,3%.

ونتيجة لذلك، فقد عرفت القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية ارتفاعا بنسبة 4,6% خلال الفصل الاول من سنة 2025 عوض 3,6% سنة من قبل.

وبالمقابل**،** عرفت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، ارتفاعا بنسبة 4,3% خلال الفصل الاول من سنة 2025 عوض انخفاض بنسبة 4,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسبة 4,5% عوض انخفاض بنسبة 5% سنة من قبل وإلى انخفاض أنشطة الصيد البحري بنسبة 0,3% عوض ارتفاع بنسبة 6,10%.

وفي هذا السياق، واعتبارا لارتفاع حجم الضريبة على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 6% عوض 6,7%، سجل **الناتج الداخلي الإجمالي** بالحجم، مصححا من التغيرات الموسمية**،** ارتفاعا بنسبة 4,8% عوض 3% خلال الفصل الاول من السنة الماضية.

**تباطؤ المستوى العام للأسعار**

وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفصل الاول من سنة 2025ارتفاعابلغ 6٫9% عوض 6,8% سنة من قبل مما نتج عنه تباطؤ في المستوى العام للأسعار إلى 2٫1% عوض 3,8% خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

**ارتفاع ملموس للطلب الداخلي**

سجل الطلب الداخلي خلال الفصل الاول من سنة 2025 ارتفاعا بنسبة 8% عوض 4% خلال نفس الفترة من سنة 2024 مساهما في النمو الاقتصادي ب 8,5 نقطة عوض 4,3 نقطة.

وقد ارتفع معدل نمو نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 4,4% عوض 2,8% نفس الفصل من السنة الماضية مساهمة في النمو الاقتصادي ب 2,6 نقطة عوض 1,7 نقطة.

كما عرف معدل نمو إجمالي تكوين الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي إقتناء النفائس) ارتفاعا ملموسا بنسبة 17,5% عوض 4٫9% خلال نفس الفترة من السنة الماضية مساهما في النمو الاقتصادي ب 4,9 نقطة بدل 1٫4 نقطة.

 ومن جهة أخرى، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية تباطؤا في معدل نموها حيث انتقلت من 5,5% خلال الفصل الاول من سنة 2024 إلى 5,2% مع مساهمة في النمو بلغت 0,9 نقطة بدل نقطة واحدة.

**مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

على مستوى المبادلات الخارجية، سجل حجم الواردات من السلع والخدمات ارتفاعا بنسبة 9٫8% عوض 7٫6% نفس الفترة من سنة 2024 مع مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بلغت 4٫7 نقطة عوض مساهمة سلبية بلغت 3٫7 نقطة. وسجلت الصادرات تباطؤا في معدل نموها منتقلا من 5٫8% خلال الفصل الاول من سنة 2024 إلى 2٫2% مع مساهمة في النمو الاقتصادي بلغت 0٫9 نقطة عوض 2٫5 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

وفي هذا الإطار، سجلت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات خلال الفصل الاول من سنة 2025 مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي بلغت 3,8 نقطة عوض مساهمة سلبية قدرها 1,3 نقطة السنة الماضية.

**تمويل الاقتصاد الوطني**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمةبنسبة 6,9% عوض 6,8% نفس الفصل من السنة الماضية وانخفاض صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 7,5% عوض انخفاض بنسبة 6,3%، عرف نمو إجمالي الدخل الوطني المتاح خلال الفصل الاول من سنة 2025 ارتفاعا بنسبة 6% عوض 5,9%.

وأخذا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 6,7% مقابل 6% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 26,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 27,6%.

وقد مثل إجمالي الاستثمار (إجمالي تكوين الرأسمال الثابت، التغير في المخزون وصافي اقتناء النفائس) 28,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 26,6% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، ونتيجة لذلك بلغت الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني 2% من الناتج الداخلي الإجمالي.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الأول من سنة 2025:

